الدراسة التحليلية للمحتوى

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد كشاف اقتصادي إسلامي يُعينُ الدارسين والباحثين على متابعة التراكم العلمي في الاقتصاد الإسلامي من خلال التعرف على المجالات والحقول التي تتطلب الإضافة العلمية في هذا التخصص؛ وذلك تجنبًا لتشتت الجهود وضياعها في دراساتٍ يُكَرِّرُ بعضها بعضًا، وحرصًا على تضافر الجهود وتجميعها وتوجيهها نحو الجديد، والإضافة، والبناء العلمي الرصين.

ويخدم هذا الكشاف الجامعات العربية والإسلامية التي تحتضن أقسام الاقتصاد الإسلامي أَوْ برامجَهُ. ومراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وكذلك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى الباحثين والطلبة وجميعِ الجهات ذات العلاقة بعلم الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.

ومن الملاحظ أن عملية التأليف في الاقتصاد الإسلامي تخضع لِعددٍ من العوامل، يمكن إيجازها فيما يأتي:

1- ظروف العرض والطلب، وما تتطلبه دور النشر من عناوين أكثر رواجًا؛ من أجل تسويقها وتحقيق الأرباح من وراء ذلك.

2- الضرورات العلمية التي تتطلب من طلبة الدراسات العليا اختيار عناوين لأطروحاتهم أو رسائلهم.

3- التركيز الإعلامي على بعض القضايا، مثل قضية العولمة أو الأزمة المالية العالمية، وكذلك موضوع المصارف الإسلامية؛ مما يزيد الإقبال على البحث في هذه الموضوعات.

4- سياسات بعض الجامعات أو مراكز البحث العلمي التي تفضل الابتعاد عن الموضوعات الاقتصادية التي لها مساس كبير بالواقع المتخلِّف للدول الإسلامية والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الواقع.

5- اختلاف ميول الباحثين واهتماماتهم وخلفياتهم الدراسية، وما يؤدي إليه ذلك من تنوع واختلاف في الموضوعات التي يتم دراستها والتركيز عليها.

وفي ضوء هذه الظروف نجد أن عملية التأليف والبحث في الاقتصاد الإسلامي لا تخضع لمنهجية علمية مُنظَّمة تؤدي إلى التراكم العلمي الذي يراعي حاجة المجتمعات ويعمل على تذليل العقبات والمشكلات التي تعاني منها.

ولذلك جاءت هذه الدراسة كي تسدَّ جانبًا من هذه الفجوة، من خلال رسم خريطة المؤلفات في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، بما يؤدي إلى توضيح معالم الطريق البحثي في هذا التخصص، ويساعد على البناء التراكمي للعلم، وفق منهجية واضحة وأسس سليمة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تنحصر مشكلة الدراسة في حالة الفوضى والتشتت التي تعاني منها حركة التأليف في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

ويمكن التعرُّف على حجم هذه المشكلة من خلال الكشف عن نوع الموضوعات التي بحثها الباحثون في بحوثهم أو كتبهم أو رسائلهم الجامعية خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك التعرف على أهم النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون، والطرق والأدوات والمنهجيات التي اتبعوها في بحوثهم، والحلول المقترحة للوصول إلى استراتيجية بحثية موحدة، توحَّدُ جهود الباحثين نحو تحقيق الأهداف المنشودة من هذا العلم.

وبشكل محدد سوف تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

- السؤال الأول: ما هي أهم الموضوعات التي بحثت في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية خلال فترة الدراسة في الأردن؟ وماهي الموضوعات التي

ينبغي التركيز عليها في السنوات القادمة؟

- السؤال الثاني: ما هي أعداد البحوث والرسائل والكتب التي تم تأليفها خلال الفترة محل الدراسة؟ وما هي نِسَبُ النمو ؟
- السؤال الثالث: من هم الخبراء والباحثون والمشرفون في هذا التخصص؟
- السؤال الرابع: ما هي أبرز الجهات والمؤسسات العلمية الداعمة لهذا التخصص؟
- السؤال الخامس: ما هي أبرز المناهج والأدوات والطرق البحثية المتبعة خلال فترة الدراسة؟ وما هي المناهج المؤمل اتباعها في المستقبل؟
- السؤال السادس: ما هي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها؟ وما هي التوصيات التي أوصى بها الباحثون؟

أهمية الدراسة

- خدمة علم الاقتصاد الإسلامي وتمكينه من أداء دوره المنتظر في تقديم الحلول والمعالجات للأزمات والمشكلات الاقتصادية المحلية والدولية، وذلك من خلال رسم خارطة البحث في هذا التخصص وتحديد جميع الاتجاهات والأبعاد المتعلقة به.
- تمكين الباحثين، ولا سيَّما طلبة الدراسات العليا، من اختيار موضوعاتهم على أسس علمية تراكمية، يُكمِّلُ بعضها بعضًا؛ وممَّا يزيدُ من فعالية البحوث العلمية بما يخدم المجتمع، ويزيد من التقدم، ويحدُّ من البطالة والتخلف.
- تسديد مسيرة علم الاقتصاد الإسلامي وتصحيحِهِ وتقويمه خلال العقود الأربعة الماضية، ودعم هذه المسيرة من أجل أن تقومَ بدورها بشكل أفضل.
- مساعدة مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي في وضع سياسات وخطط تخدم الباحثين والدارسين بشكل أفضل.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك منهج تحليل المحتوى للمؤلفات

obeikan.com

التي كتبت في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية خلال الفترة (1974–2010).

حدود الدراسة

- تتحدد نتائج هذه الدراسة من خلال ما استطاع الباحث الوصول إليه من كتبٍ، ورسائل جامعية، وبحوث محكَّمة في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في الأردن خلال الفترة محل الدراسة.
- تُركِّزُ هذه الدراسة بشكلٍ مُحدَّدٍ على الجامعات الأردنية التي يوجد فيها أقسام أو برامج للاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، مثل: جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، وجامعة آل البيت، وهذه الجامعات تشكل عينة كافية لوضع تصور عن واقع البحوث والدراسات في هذا التخصص في الأردن، ووضع خارطة بحثية يستفيد منها طلبة الدراسات العليا في العالم العربي.
- نظرًا لوجود اختلاف كبير بين المتخصصين والخبراء حول البحوث والدراسات التي تنتمي إلى الاقتصاد الإسلامي، أو تلك التي لا تنتمي إليه، فقد واجه الباحث مهمة شاقة جدا في هذه المسألة، ومع ذلك فقد حاول جاهدًا استقصاء الدراسات والبحوث التي تجمع بين الاقتصاد والمصارف والفقه الإسلامي ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.

التحليل الإحصائي للمواد العلمية

اشتملت هذه الدراسة على خمسِمائةٍ وخمسَ عشرة مادة علمية، تشتمل على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: البحوث العلمية المحكَّمة

بلغ عدد البحوث العلمية المحكَّمة مائةً وثمانية عَشَرَ بحثًا، صادرة عن اثنتي عَشْرَةَ مجلة علمية محكَّمة:

تأتي في مقدمتها مجلة دراسات–سلسلة علوم الشريعة والقانون بخمسةٍ وثلاثين بحثًا، تليها المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية بتسعة عَشَرَ بحثًا، ثم مجلّة أبحاث اليرموك بثمانية عَشَرَ بحثًا، وذلك كما في الجدول الآتي رقم (1):

جدول رقم (1) أعداد البحوث في المجلات العلمية المحكمة

إربد للبحوث والدراسات	2
مجلة إسلامية المعرفة/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي	7
أبحاث اليرموك/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية	81
جرش للبحوث والدراسات	3
دراسات / سلسلة العلوم الإدارية	3
دراسات / سلسلة علوم الشريعة والقانون	35
دراسات/ سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية	11
مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات	1
مجلة مؤتة للأبحاث والدراسات	12
المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية	19
المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية	3
المنارة (آل البيت)	4

ويمكن ملاحظة أن مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية تُعدُّ من أقدم المجلات العلمية المحكَّمة في الأردن، إذْ صدرت في السبعينيَّات من القرن الماضي، ومن ثَمَّ كان عدد البحوث فيها هو الأعلى، ثم جاءت المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الصادرة عن جامعة آل البيت، في المرتبة الثانية، وجاءت بعدها مجلة أبحاث اليرموك في المرتبة الثالثة.

القسم الثاني: الكتب الصادرة عن المؤسسات ودور النشر الأردنية

بلغ عددها خلال الفترة محل الدراسة مائةً وثمانيةً وسبعين كتابًا، صادرة عن تسع وخمسين مؤسسة ودار نشر أردنية:

تأتي في مقدمتها دار النفائس بثمانية وثلاثين كتابًا، تليها دار عماد الدين للنشر

obeikan.com

بتسعةِ كتب، ثم دار الفرقان بسبعةِ كتب، وذلك كما في الجدول الآتي رقم (2):

جدول رقم (2) مؤسسات ودور النشر الأردنية

دار النفائس للنشر والتوزيع	38
دار عماد الدين للنشر والتوزيع	9
دار الفرقان للنشر والتوزيع	7
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية	6
دار الحامد للنشر والتوزيع	6
دار المسيرة للنشر والتوزيع	6
دار عمار للنشر والتوزيع	6
دار الوراق للنشر والتوزيع	5
دار وائل للنشر والتوزيع	5
المعهد العالمي للفكر الإسلامي	4
المكتبة الوطنية عمان	4
دار الكتاب الثقافي	4
دار المجدلاوي	4
دار المناهج للنشر والتوزيع	4
الدار المتقدمة للنشر والتوزيع	3
دار البشير للنشر والتوزيع	3
دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع	3
عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع	3
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع	3
اتحاد المصارف العربية عمان	2

obeikan.com

دار البيارق	2
دار الخطيب الأردنية للطباعة والنشر	2
دار الضياء للنشر والتوزيع	2
دار الفكر للنشر والتوزيع	2
دار اليازوري للنشر والتوزيع	2
دار أسامة للنشر والتوزيع	2
إثراء للنشر والتوزيع	1
البنك الإسلامي الأردني	1
الجامعة الأردنية/ منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام	1
الدار الأثرية/ عمان – الأردن	1
الدار العثمانية/ عمان – الأردن	1
الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع	1
المكتبة المكية	1
المنظمة العربية للتنمية الإدارية	1
بدعم من البنك الإسلامي الأُردني	1
دار ابن الجوزي	1
دار الإعلام / عمان – الأردن	1
دار الثقافة	1
دار الحسن للنشر والتوزيع	1
دار الرازي للطباعة والنشر	1
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة	1
دار الشقائق	1

obeikan.com

دار العلوم للنشر/ عمان-الأردن	1
دار الفاروق للنشر/ عمان-الأردن	1
دار الفتح للنشر والتوزيع-عمان	1
دار الكتب الحديثة/ إربد-الأردن	1
دار الكندي/ إربد-الاردن	1
دار المأمون للنشر والتوزيع/ عمان-الأردن	1
دار جرير للنشر والتوزيع	1
دار رند	1
دار زهران/ عمان-الأردن	1
دار صفاء للنشر والتوزيع	1
عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي/ إربد-الأردن	1
مؤسسة آل البيت للفكر الاسلامي	1
مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع	1
مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر/ المزار الجنوبي- الكرك	1
مكتبة الأقصى	1

القسم الثالث: الأطروحات والرسائل العلمية الصادرة عن الجامعات الأردنية

بلغ عددها خلال الفترة محل الدراسة مائتين وتسع عَشْرَةَ رسالة، بين ماجستير ودكتوراه، صادرة عن عددٍ من الجامعات:

تأتي في مقدمتها جامعة اليرموك بمائةٍ وخمسين رسالة، ثم الجامعة الأردنية بثلاثٍ وخمسين رسالة، ثم جامعة آل البيت بسبع رسائل، ثم جامعة عمان العربية بخمسِ رسائل، تليها الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بثلاث رسائل، ثم جامعة البلقاء التطبيقية برسالةٍ واحدةٍ، كما تظهر في الجدول رقم (3)، ويمكن إرجاع هذا التفاوتِ الحادِّ بين الجامعات إلى قدم وجود برنامج ماجستير اقتصاد إسلامي في جامعة اليرموك،

والذي يعود إلى الثمانينيَّات من القرن الماضي.

جدول رقم (3) عدد الأطروحات والرسائل الجامعية

جامعة اليرموك	150
الجامعة الأردنية	53
جامعة آل البيت	7
جامعة عمان العربية	5
الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية	3
جامعة البلقاء التطبيقية	1

من خلال الجداول السابقة يمكن ملاحظة أن نسبة الزيادة في عدد الأطروحات والرسائل الجامعية هي الأعلى، تليها نسبة الزيادة في أعداد الكتب، ثم في أعداد البحوث، وذلك في حقلي التخصص: الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية. ويشير ذلك بوضوح إلى زيادة إقبال طلبة الدراسات العليا على هذا التخصص في ظل الظروف الاقتصادية العالمية المستعصية، التي تشكل حافزًا لدى الطلبة لمحاولة البحث عن الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية في ضوء النظام الاقتصادي الإسلامي، لا سيَّما بعد فشل النظم الاقتصادية الوضعية الرأسمالية والاشتراكية في معالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية العالمية.

مناقشة أسئلة الدراسة:

إجابة السؤال الأول: ما هي أهم الموضوعات التي بُحِثَتْ في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية خلال فترة الدراسة؟ وماهي الموضوعات التي ينبغي التركيز عليها في السنوات القادمة ؟

توصَّل الباحثُ في دراسة سابقة[3] إلى أن الموضوعات الأساسية للاقتصاد

(3) حطاب، كمال. " دراسة تقويمية لبعض المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجلد13، العدد الأول، 2005م.

الإسلامي يمكن أن تنحصر في سبعة موضوعات هي: النظرية الاقتصادية الإسلامية بشقيها الجزئي والكلي، والنقود والصيرفة الإسلامية، والمالية والنظام المالي الإسلامي، والتخطيط الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وباعتماد التقسيم نفسه الذي توصل إليه الباحث، نجد المواد العلمية التي تم استقصاؤها في هذه الدراسة تتوزع على الموضوعات كما في الجدول رقم (4)، مع ملاحظة أن الموضوع الثاني في الجدول ينبثق من الموضوع الأول، ومِنْ ثَمَّ يمكن أن يكونا موضوعًا واحدًا، ولكنَّ ضخامة المواد العلمية في هذا الموضوع اقتضت الفصل بينهما:

الجدول رقم (4) عناوين الموضوعات

الموضوعات	بحوث	كتب	رسائل جامعية	المجموع	النسبة
مصارف ومؤسسات مالية إسلامية	19	50	75	144	27.96%
فقه المعاملات المالية	40	45	13	98	19.03%
نظرية اقتصادية إسلامية (جزئي وكلي)	15	25	41	81	15.73%
مالية عامة ونظام مالي إسلامي	8	29	28	65	12.62%
تخطيط وسياسات اقتصادية إسلامية	12	8	25	45	8.74%
فكر وتاريخ اقتصادي إسلامي	17	7	19	43	8.35%
اقتصاد دولي وعلاقات اقتصادية إسلامية	3	7	12	22	4.27%
تنمية اقتصادية إسلامية	4	7	6	17	3.30%
المجموع	118	178	219	515	100%

من خلال الجدول رقم (4) يمكن ملاحظة النقاط الآتية:

1- احتل موضوع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مرتبة الصدارة من حيث عدد البحوث والكتب والرسائل بمائةٍ وأربعٍ وأربعينَ مادة علمية تشكل نسبة 27.96% من مجموع المواد العلمية البالغ عددها خمسَمِائْةٍ وخمسَ عَشْرَةَ مادة

علمية، وتتكون موضوعات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من: تسعةَ عَشَرَ بحثًا علميًا مُحكَّمًا، وخمسين كتابًا، وخمسٍ وسبعين رسالة جامعية.

ويشير ذلك بوضوح إلى تزايد الاهتمام المحلي بالصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي متوازيًا مع زيادة الاهتمام العالمي بهذا التخصص في السنوات الأخيرة، لاسيَّما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وسقوط الاشتراكية، وفشل الرأسمالية في علاج الأزمات الاقتصادية المستعصية أو وقفها.

2- ويأتي موضوعُ فقه المعاملات المالية في المرتبة الثانية بعد موضوعات الصيرفة الإسلامية، وهو ذو صلة وثيقة بموضوع الصيرفة الإسلامية كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل يمكن أن يكونا موضوعًا واحدًا، ولكنَّ غزارة الفروع والجزئيات والمستجدات المالية المعاصرة المتفرعة عن معاملات البنوك الإسلامية وأدواتها وصيغها الاستثمارية اقتضت أن يُفرَدَ لها موضوع مستقلّ، لاسيَّما وأنَّ الغالبَ على الفروع والمستجدات المالية المعاصرة أنها تستلزم البحث الفقهي، ومحاولة الوصول إلى الأحكام الشرعية.

وتشغل موضوعات فقه المعاملات المالية في هذه الدراسة ثمانيةً وتسعينَ عملاً علميًا، تشكل نسبة 19.03% من مجموع المواد العلمية، مكونة من: أربعين بحثًا، وخمسةٍ وأربعين كتابًا، وثلاث عَشْرَةَ رسالة جامعية.

ولو جمعنا الموضوع الأول والثاني تحت عنوان الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات المالية فسوف نجد أن عدد المواد العلمية هو مِائتانِ واثنتان وأربعون مادةً علمية، تشكل نسبة 47% من مجموع المواد العلمية في هذه الدراسة، وهي نسبة كبيرة جدًا توضح أنَّ حوالي نصف الدراسات والبحوث والمؤلفات في الاقتصاد الإسلامي هي في موضوع الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات المالية.

ويمكن تفسير غلبة الجانب الفقهي على معاملات المصارف الإسلامية بِما يأتي:

- انتصار مدرسة الفقهاء القائلين بأن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات، أو هو مرحلة تالية لعلم الفقه، وتمكن الفقهاء من فرض كلمتهم في عمليات المصارف الإسلامية واستثماراتها ومنتجاتها.
- انتشار مهنة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية وجميع

المؤسسات المالية الإسلامية جعل الطابع الفقهي هو الغالب في الكتابات والبحوث الخاصة بعمليات هذه المؤسسات.

- سهولة المنهج الفقهي في تحليل المشكلات والوصول إلى الأحكام مقارنة بالمناهج الاقتصادية التحليلية التي تعتمد الرياضيات والإحصاء غالبًا.

3- ويأتي موضوعُ النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية في المرتبة الثالثة بإحدى وثمانين مادة علمية، تشكل نسبة 15.73% من مجموع المواد العلمية، وهي تتكون من: خمسة عَشَرَ بحثًا، وخمسةٍ وعشرين كتابًا، وإحدى وأربعين رسالة علمية. ويشير الحجم الكبير في الدراسات التنظيرية إلى أن هذا التخصص ما يزال في بداياته، ويمكن القول بأن الجانب النظري فيه لم يكتمل بعد. ومن جهة أخرى يمكن القول بأن العديد من الباحثين يفضِّلون الجانب التنظيري على الجانب العملي؛ إيثارًا للسلامة، وبُعدًا عن المشكلات الحسَّاسة التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية.

4- ويأتي موضوعُ المالية العامة والنظام المالي الإسلامي في المرتبة الرابعة بخمسٍ وستينَ مادة علمية، تشكِّل نسبة 12.62%، مكونة من ثمانية أبحاث، وتسعةٍ وعشرين كتابًا، و ثمانٍ وعشرينَ رسالة علمية. ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع له أهمية كبيرة في الواقع المعاصر، ويتطلب زيادة عدد البحوث والدراسات فيه.

5- أما المرتبة الخامسة فاحتلها موضوع التخطيط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الإسلامية بخمسٍ وأربعينَ مادة علمية، تشكل نسبة 8.35% من محموع المواد العلمية، موزعة على النحو الآتي: اثنا عشر بحثًا، وثمانية كتب، وخمسٌ وعشرون رسالة علمية، وهو موضوع له أهمية بالغة في الوقت الحاضر، لاسيَّما بعد التحولات التي أخذت تجتاح المنطقة العربية، وما تتطلبه من تحولات في التخطيط والسياسات الاقتصادية، بما يتلاءم مع حاجة المجتمعات العربية ويلبي مطالبها، بعيدًا عن التبعية الاقتصادية وفخ القروض الأجنبية.

6- أما المرتبة السادسة فاحتلها موضوع الفكر والتاريخ الاقتصادي الإسلامي بثلاثٍ وأربعينَ مادة علمية، تشكل نسبة 8.35% من محموع المواد العلمية، مكونة من: سبعة عَشَرَ بحثًا، وسبعةِ كتبٍ، وتسعَ عَشْرَةَ رسالة علمية. ومما لا شك فيه أنه لا

يمكن فهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة وتحليلها دون فهم التاريخ الاقتصادي وتحليلِهِ، وتطور الفكر الاقتصادي المتعلق بهذه المشكلات؛ مما يستدعي المزيد من الاهتمام بهذا الموضوع من أجل تحليل وفهم أفضل للواقع الاقتصادي والتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة.

7- ويأتي موضوعُ الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الإسلامية في المرتبة السابعة باثنتينِ وعشرين مادة علمية، تشكل نسبة 4.27% من محموع المواد العلمية، مكونة من: ثلاثة أبحاث، وسبعة كتب، واثنتيْ عشرة رسالة جامعية. وهي -بلا شك- نسبة ضئيلة جدًا لا تتناسب مع أهمية الموضوع، وتشير إلى ضآلة اهتمام الباحثين بالقضايا الدولية، وانخفاض إسهامهم في التأثير الحضاري في العالم المعاصر. وربما يعود هذا الحجم الضئيل من الدراسات إلى قناعة الباحثين بعدم إمكانية التأثير الدولي أو الحضاري، أو شعورهم بضعف مكانة الدول الإسلامية وتراجعها بين دول العالم، ومن جهة أخرى ربما تتطلب هذه البحوث الإلمام الكبير باللغات الأخرى من أجل دراسة الأوضاع الاقتصادية الدولية وتحليلها.

8- أما المرتبة الثامنة والأخيرة فاحتلها موضوع التنمية الاقتصادية الإسلامية بِسَبْعَ عَشْرَة مادة علمية، تشكل نسبة 3.30% من محموع المواد العلمية، مكونة من: أربعة أبحاث، وسبعة كتب، وست رسائل جامعية. ويؤكد هذا الحجم الضئيل من الدراسات ما ورد في النقطة السابقة من حيث قناعة الباحثين واستسلامهم بعدم إمكانية التغيير لأوضاع التخلف الاقتصادي التي تعيشها الدول الإسلامية بشكل عام، ويأسهم من إمكانية تحقيق التنمية والتقدم في ظل الفساد والتراجع والتخلف، وتدهور البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية في معظم الدول الإسلامية.

ويمكن تفسير ذلك -كما تقدم- بالسياسات التي تمارسها الجامعات ومراكز البحوث ودور النشر بالابتعاد عن الموضوعات السياسية والاقتصادية الحسَّاسة التي تحلل الأسباب الحقيقية للتخلف والفقر والتبعية السياسية والاقتصادية، وتفضل اتباع الحياد العلمي إزاء أخطر المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية.

ونظرًا للتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، مما اشتهر بما يسمى بالربيع العربي، فإننا نأمل أن تكون هذه التغيرات إيجابية بحيث يُطلَق العنان لحرية الفكر، وتُعطىَ الفرصة للنظام الاقتصادي الإسلامي ليثبتَ للعالم إمكانية التغيير والتطوير والتجديد، بما يحقق العدالة، ويزيد من الكفاءة في استخدام الموارد، ويعمل على رفعة الأمة وتقدمها، في ظل قيم الحرية والنزاهة والشفافية والإخلاص والمساواة وتكافؤ الفرص.

إجابة السؤال الثاني: ما هي أعداد البحوث والرسائل والكتب التي تم تأليفها خلال الفترة محل الدراسة؟ وما هي نِسَبُ النمو ؟

يظهر من خلال الجدول رقم (5) أدناه أنَّ البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي في الأردن يعود إلى السبعينيَّات من القرن العشرين، إذْ كان كتاب الدكتور سامي حمود -رحمه الله- وعنوانه " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية " الذي طبعته مكتبة الأقصى عام 1976م باكورة الكتابات المصرفية الإسلامية في الأردن، وقد كان لهذا الكتاب -وما يزال- شأن كبير في قيام المصارف الإسلامية المعاصرة؛ إذ ضم هذا الكتاب معظم الصيغ الاستثمارية التي لا تزال تتعامل بها المصارف الإسلامية حتى وقتنا الحاضر. وبالرغم من صدور قرارات من مجمع الفقه الإسلامي بالموافقة على معظم الصيغ التي ضمها الكتاب في ظل ضوابط شرعية محددة إلا أن هذه الصيغ لا تزال تثير جدلاً فقهيًا مستمرًا.

في الثمانينيَّات تطورت أعداد الدراسات في الاقتصاد الإسلامي، إذ تم افتتاح أول برنامج دراسات عليا في الاقتصاد الإسلامي في جامعة اليرموك، فظهرت سبعة أبحاث، وأربع عشرة رسالة جامعية، و تسعة كتب.

وتطور الأمر بشكل أكبر في التسعينيَّات، إذ شهد هذا التخصص إقبالاً كبيرًا من قبل طلبة الدراسات العليا، فظهر سبعةٌ وعشرون بحثًا، وثلاثٌ وتسعون رسالة جامعية، وخمسةٌ وعشرون كتابًا.

وتطور الأمر بشكل لافت في العقد الأول من الألفية الثالثة، إذ ظهر ثلاثةٌ وثمانون

بحثًا، ومائة واثنتا عشرة رسالة جامعية، ومائةٌ وأربعةٌ وأربعون كتابًا.

جدول رقم (5) توزيع المواد العلمية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي حسب السنوات

	1979–1970	1989–1980	1999–1990	2000–2010	المجموع
البحوث العلمية	1	7	27	83	118
	%0.85	%5.93	%22.88	%70.34	%22.91
الرسائل الجامعية	–	14	93	112	219
	–	%6.42	%42.66	%51.14	%42.52
الكتب	1	9	25	143	178
	%0.56	%5.03	%13.97	%80.33	%34.56
المجموع	2	30	145	338	515
	%0.39	%5.83	%28.16	%65.63	%100

ومن خلال الجدول رقم (5) يمكن ببساطة ملاحظة نسبة الزيادة المطردة في البحوث والكتب والرسائل الجامعية الصادرة في الأردن في موضوعات الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية خلال الفترة محل الدراسة، إذ ازدادت نسبة النمو في البحوث من أقل من 1% في السَّبعينيَّات إلى 5.93% في الثمانينيَّات، و 22.88% في التسعينيّات و 70.34% في السنوات العشر الماضية. كما تسارعت نسبة النمو في الرسائل الجامعية من صفر في السّبعينيَّات إلى 6.42% في الثمانينيَّات، إلى 42.66% في التسعينيّات 50.92% في السنوات العشر الماضية. وحصل التطور نفسُهُ في نِسَبِ النمو في أعداد الكتب إذ تسارعت من 0.56% في السَّبعينيَّات إلى 5.03% في الثمانينيّات إلى 13.97% في التسعينيّات لتصل إلى 80.45% في السنوات العشر الماضية.

ويمكن تفسير نِسَبِ الزيادة المتسارعة في المؤلفات من خلال النقاط الآتية:

- زيادة حدة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البشرية، وفشل الأنظمة الاقتصادية التقليدية في تخفيف حدة هذِهِ المشكلات.

- تفاقم المشكلات الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية بشكل خاص، وما أعقبها من اهتمام كبير بالاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي.
- زيادة انتشار المصارف الإسلامية، وما نجم عنها من منتجات مالية إسلامية، وصيغ استثمار مصرفي إسلامي، أوجدتْ اهتمامًا كبيرًا لدى الباحثين في خوض غمار هذه الموضوعات البحثية، وإثراء الأدب النظري فيها.
- الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الدول الإسلامية بشكل عام، وما تمثله المصارف الإسلامية من بيئات واعدة مليئة بفرص العمل.
- زيادة التشكيك الفقهي لدى كثير من الباحثين حول الأصول الفقهية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، وما تبع ذلك من اتجاه نحو التمحيص الفقهي والتدقيق العلمي في هذا الموضوع.

إجابة السؤال الثالث: من هم الخبراء والباحثون والمشرفون في هذا التخصص؟

بدأت مسيرة علم الاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت البداية في أعقاب المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة عام 1976م، إذ بدأت الجامعات في الدول العربية بتدريس علم الاقتصاد الإسلامي في أعقاب هذا المؤتمر[4].

وقد كان التدريس في البداية على مستوى الدراسات العليا من قبل أساتذة متخصصين في الاقتصاد الوضعي، وأساتذة متخصصين في الفقه الإسلامي، وكان الطلبة من خريجي كليات الشريعة أو كليات الاقتصاد، واستمرَّ الوضع على هذا الحال إلى أن وُجِدَتْ أقسام للاقتصاد الإسلامي على مستوى البكالوريوس في جامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وغيرهما من الجامعات، ووجدت برامج للماجستير والدكتوراه في هذا التخصص.

ومع ذلك فقد استمر الفصام بين أساتذة الفقه الإسلامي وأساتذة الاقتصاد الوضعي، وظهر هذا الفصام من خلال البحوث والكتب والرسائل الجامعية، إذ يصر أساتذة الفقه على أن تتضمن البحوث في الاقتصاد الإسلامي بحوثًا فقهية متكاملة،

(4) المدني، غازي. **تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه**، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1996م.

كما يصر أساتذة الاقتصاد الوضعي على أن تستخدم بحوث الاقتصاد الإسلامي أدوات التحليل الاقتصادي.

وهكذا ظهرت البحوث والرسائل الجامعية تميل إلى الفقه تارة، وإلى الأدوات التحليلية الاقتصادية تارة أخرى، وتحاول الجمع بينهما في معظم الحالات، ولا يزال هذا الوضع مستمرًا.

ولكن، هل ينتمي علم الاقتصاد الإسلامي إلى العلوم الاقتصادية، أم إلى العلوم الشرعية؟ وبمعنى آخر: هل ينتمي هذا العلم إلى كليات الاقتصاد، أم إلى كليات الشريعة ؟ وقد أجاب الباحث عن هذا السؤال في دراسة سابقة، جاء فيها[5]:

- إن تدريس الاقتصاد الإسلامي في كليات الاقتصاد من قبل اقتصاديين ليس لديهم أدنى معرفة بالعلوم الشرعية سيؤدي إلى مخاطر كبيرة، تتمثل في: الجرأة على الأحكام الشرعية، ومخالفة القواعد والأصول الشرعية، ومن ثَمَّ الخروج بآراء وأفكار قد تخالف إجماع المسلمين.
- إن خطورة فصل الاقتصاد الإسلامي عن العلوم الشرعية تعود بالضرر الكبير على الأمة الإسلامية؛ لأن الاقتصاد الإسلامي في هذه الحالة سيقدم وصفات علاجية مستوردة، ولن تكون الحلول التي يطرحها إسلامية خالصة.

- إن العلوم الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة هي الأساس والبوصلة التي توجه الاقتصاد الإسلامي، ودون هذه العلوم الشرعية فإن الاقتصاد الإسلامي سَيضِلُّ الطريق، ولن يصل إلى الغاية الصحيحة التي تتفق مع رسالة الإسلام وهديه.
- إن عدم اعتماد الاقتصاد الإسلامي على الأدوات الاقتصادية التحليلية، يُعَدُّ مُعيقًا لِتقدُّمِ هذا العلم، كما يفقده دوره الحيوي في المجتمع.
- إن عدم اعتماد العلوم الاقتصادية باعتبارها مصدرًا للاقتصاد الإسلامي سوف يؤدي إلى استمرار الفصام بين العلوم الشرعية والاقتصادية، وحتى بين العلوم الشرعية والدنيوية بشكل عام.

---

(5) حطاب، كمال. "العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، عدد 44، 2001م.

- إن عدم النظر في العلوم الاقتصادية، ومواكبة التطور الحادث فيها، يفقد الاقتصاد الإسلامي مواكبة التطورات والمستجدات العلمية المعاصرة.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي علم ينتمي إلى العلوم الشرعية، ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية، وسواء أَكانَ تدريسه في كليات الشريعة أم في كليات الاقتصاد، فإنه ينبغي التقيد بضوابط شرعية واقتصادية، كما ينبغي أن يكون ذلك ضمن خطط وتنظيم وسياسات متفق عليها بين الجهات والمراكز والخبراء والمتخصصين في هذا التخصص بحيث يتم العمل وفقًا لأسس ثابتة وخطوات تراكمية تُكمِّلُ بعضها بعضًا.

وهذا ما لم يكن موجودًا حتى الآن، إذ لا تزال حالة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي تخضع لعوامل وظروف السوق، والتغيرات والتحولات الناجمة عن العرض والطلب.

ويلاحظ من استقراء أسماء المشرفين والخبراء أنهم ينتمون إلى التخصصين اللذينِ سبقت الإشارة إليهما، ويندر منهم مَنْ درس هذا التخصص من مرحلة البكالوريوس حتى الدكتوراه، وهذا لا يُعَدُّ عيبًا إذا ما قام هؤلاء الأساتذة باستكمال النقص الحاصل في الإعداد الاقتصادي أو الفقهي.

وقد كانت بعض الجامعات، مثل جامعة أم القرى، تعوض النقص الاقتصادي لدى طلبة الشريعة بإلزامهم بدراسة سنتين منهجيتين في العلوم الاقتصادية البحتة قبل البدء بكتابةِ الرسالة[6].

أما الباحثون وطلبة الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي فيمكن تقسيمهم من خلال بحوثهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: هي فئة الباحثين الذين أقبلوا على هذا التخصص مدفوعين بحماسٍ وأملٍ واعدٍ في حل مشكلات الأمة، والإِسهام في تخليصها من حالة التخلف والتبعية، ويلاحظ على بحوثهم غلبة العاطفة والحماس، وعدم القدرة على الإضافة العلمية.

(6) كان الباحث من بين هذه الفئة من الطلبة الذين فرض عليهم دراسة سنتين منهجيتين في علم الاقتصاد قبل البدء بكتابة رسالة الماجستير التي لم يكن يسمح بمناقشتها في أقل من سنتين دراسيتين.

Openkan.com

الفئة الثانية: هي فئة الباحثين الذين أقبلوا على هذا التخصص لعامل الندرة، ومحاولة السبق إلى وظيفة أو مركز أو منصب في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فبالرغم من مشروعية هذا التوجه، إلا أن بحوثهم غلبتْ عليها العجلة ومحاولة القفز إلى النتائج، فجاءت البحوث ضعيفة، والإضافة فيها محدودة.

الفئة الثالثة: هي فئة الباحثين الذين رغبوا في هذا التخصص لذات التخصص، ولمحاولة الإسهام من خلال هذا التخصص في تنمية المعرفة الاقتصادية الإسلامية، وتوظيفها بما يخدم الأمة الإسلامية والبشرية جمعاء. وقد جاءت بحوثهم -على الرغم من قلتها- قوية تأصيلية تشتمل على إضافات علمية مميزة.

السؤال الرابع: من هي أبرز الجهات والمؤسسات العلمية الداعمة لهذا التخصص ؟

سبقت الإشارة في الجدول رقم (3) إلى إسهامات الجامعات البحثية في هذا التخصص، ومن ذلك الجدول يمكن ملاحظة أن جامعة اليرموك تُعَدُّ من أكبر المؤسسات العلمية التي أسهمت في خدمة هذا التخصص؛ إذ افتتحت برنامج ماجستير الاقتصاد الإسلامي في الثمانينيَّات من القرن الماضي، وافتتحت برنامج البكالوريوس والدكتوراه في عام 2001م، وقدَّمت أكثر من مِائةٍ وخمسين رسالة ماجستير ودكتوراه خلال الفترة محل الدراسة، ونشرت "أبحاث" اليرموك حوالي ثمانية عَشَرَ بحثًا، ونشر أساتذة جامعة اليرموك عشرات البحوث في مجلات علمية مُحكَّمة، محلية وخارجية.

أما الجامعة الأردنية فتأتي في المرتبة الثانية، إذ قدَّم طلبتها حوالي ثلاثٍ وخمسين رسالة جامعية، ماجستير ودكتوراه، ونشرت مجلة دراسات للشريعة والقانون حوالي خمسةٍ وثلاثين بحثًا، كما نشرت مجلة دراسات للعلوم الإنسانية حوالي ثمانية عَشَرَ بحثًا، ونشر أساتذة الجامعة عشرات البحوث في مجلات علمية مُحكَّمة، محلية وخارجية.

وتاتي في المرتبة الثالثة جامعة آل البيت، التي قدَّم طلبتها سبعَ رسائل جامعية، ونشرت المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية تسعة عَشْرَ بحثًا، كما نشرتْ مجلة المنارة أربعة أبحاثٍ، ونشر أساتذة الجامعة عشرات البحوث في مجلات علمية مُحكَّمة، محلية وخارجية.

يلي ذلك جامعة عمان العربية بخمسِ رسائل جامعية، والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بثلاث رسائل، وجامعة البلقاء التطبيقية برسالةٍ واحدة.

كما أسهمت مؤسسات علمية عديدة بدعم مسيرة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، مثل: المجمع الملكي لبحوث الحضارة، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، والبنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي..

وفي الوقت الحاضر بدأت الجامعة الأردنية، وجامعة عجلون الوطنية، وجامعة الزرقاء الخاصة، بافتتاح أقسام للمصارف الإسلامية، وذلك يدل على اتساع حاجة السوق، لاسيَّما بعد ازدهار الطلب على التمويل الإسلامي على مستوى العالم.

إجابة السؤال الخامس: ما هي أبرز المنهجيات والأدوات والطرق البحثية المتبعة خلال فترة الدراسة ؟ وما هي المنهجيات المؤمل اتباعها في المستقبل ؟

سبقت الإشارة إلى أن أول برنامج دراسات عليا(ماجستير) اقتصاد إسلامي وجد في الأردن كان في مركز الدراسات الإسلامية في جامعة اليرموك في الثمانينيَّات من القرن الماضي، وبعد إنشاء كلية الشريعة في بداية التسعينيّات استمرت الكلية في احتضان هذا البرنامج بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، إذ كان الإشراف مشتركًا -في الغالب- بين المشرف الفقهي والمشرف الاقتصادي، ومع ذلك فقد غلب على الدراسات والرسائل الجامعية الأولى المنهج الفقهي التحليلي المقارن، وإن وجدت بعض الرسائل التي غلب عليها منهج التحليل الاقتصادي. واستمر الوضع على هذا النحو، ولكن مع التوسع الكبير في الموضوعات والمنهجيات المتبعة. وبما أن الاقتصاد الإسلامي يأخذ بتعددية المناهج المستخدمة[7]، فإن البحوث المكوِّنة لهذه الدراسة تشتمل على مختلف أشكال المناهج المعروفة.

وكان الباحث قد توصل في دراسة سابقة[8] إلى أن المنهجيات المتبعة في بحوث الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتِهِ بشكل عام، يمكن حصرها في سبعة أشكال تندرج

(7) شابرا، محمد عمر. **ما هو الاقتصاد الإسلامي**، جدة: البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1996م.

(8)حطاب، كمال. "منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي)**، مجلد16، عدد 2، 2003م.

تحت مناهج البحث العلمي في العلوم الشرعية والاقتصادية، وباعتماد ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة يمكن تقسيم المادة العلمية الواردة في هذا الكشاف من حيث المنهجية المتبعة إلى سبعة أشكال على النحو الآتي:

أولاً: منهجية البحث الفقهي المقارن: وهي منهجية وصفية تحليلية تقوم على التوصل إلى الأحكام الشرعية للموضوعات والمستجدات الاقتصادية، مثل: القضايا الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والأحكام الشرعية للمعاملات والبيوع والإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة، وكذلك الأحكام الشرعية للمستجدات في مجالات الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات الائتمان، إلخ.

وتقع المواد العلمية التي وردت في موضوع فقه المعاملات المالية ضمن هذه الفئة التي تعتمد منهج البحث الفقهي المقارن الذي يقوم على تحرير محل النزاع، ومن ثَمَّ استعراض آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين، ومناقشة أدلة كل فريق، ومناقشة ردود كل فريق على الآخر إلى أن يتم الوصول إلى مرحلة الترجيح.

ويبلغ عدد هذه المواد العلمية -كما سبقت الإشارة في الجدول رقم (4)- ثمانيةً وتسعينَ عملاً علميًا تشكل نسبة 19.03% من مجموع المواد العلمية، مكونة من: أربعين بحثًا، وخمسةٍ وأربعين كتابًا، وثلاث عشرة رسالة جامعية.

ثانيًا: منهج البحث التاريخي: وهو منهج يقوم على الوصف والتحليل عند الكشف عن كنوز التراث الاقتصادي الإسلامي: بالكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة قراءة وتحليل تاريخ الأحداث الاقتصادية في التاريخ الإسلامي.

وهذه المنهجية تتطلب الإحاطة بالتاريخ الاقتصادي بشكل أساسيٍّ قبل أدوات البحث العلمي الأخرى.

ويبلغ عدد هذه المواد العلمية -كما سبقت الإشارة في الجدول رقم (4)- ثلاثًا وأربعين مادة علمية، تشكل نسبة 8.35% من مجموع المواد العلمية، مكونة من: سبعة عَشَرَ بحثًا، وسبعة كتب، وتسع عَشْرَةَ رسالة علمية.

ثالثًا: منهجية التحليل الاقتصادي: وهي منهجية تقوم -أيضًا- على الوصف والتحليل، فعلم الاقتصاد يبحث فيما هو كائن في أثناء تحليله للظواهر الاقتصادية المختلفة باستخدام الأدوات الاقتصادية الشهيرة.

وقد استخدمت هذه المنهجية من قبل الباحثين الذين حاولوا التوصل إلى إيجاد الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية، مثل: التضخم، والكساد، والبطالة، ومشكلة الغذاء، ومشكلة الطاقة، والأزمة النقدية، إلخ.

وهذه المنهجية تتطلب الإلمام بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بشكل أساسي، إضافة إلى أدوات البحث الاقتصادية الأخرى: كالإحصاء، والرياضيات، إلخ؛ ولذلك يمكن اعتبار المواد العلمية التي وردت تحت موضوع النظرية الاقتصادية الإسلامية، الجزئية أو الكلية، تنتمي إلى هذه المنهجية.

ويبلغ عدد هذه المواد العلمية -كما سبقت الإشارة في الجدول رقم (4)- إحدى وثمانين مادة علمية، تشكل نسبة 15.73% من مجموع المواد العلمية، وهي تتكون من: خمسة عَشَرَ بحثًا، وخمسةٍ وعشرين كتابًا، وإحدى وأربعين رسالة علمية.

رابعًا: منهج تحليل الآثار الاقتصادية: وهو منهج تحليلي اقتصادي، يستخدم الأدوات التحليلية الاقتصادية في الكشف عن الآثار الإيجابية أو السلبية، وتتطلب هذه المنهجية الإلمام والإحاطة بالأساليب العلمية الميدانية: كأسلوب الاستبانة، والمقابلة، والعلوم الإحصائية التحليلية، إضافة إلى أدوات البحث العلمي الأخرى.

ومن أمثلة المواد العلمية التي أخذت بهذه المنهجية في هذه الدراسة المواد (41) و(62) و(63) و(135) (255) و(274) و(369) و(480)، إلخ.

خامسًا: منهج التحليل الاقتصادي للقوانين والنظريات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية، مثل: سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، وسلوك المنتج وقوانين الغلة، ونظريات الثمن، والأجور، والربح، ونظريات الفائدة، ونظريات التنمية، وأمثلية باريتو، إلخ.

وهذه المنهجية تتطلب الإحاطة بالنظرية الاقتصادية بشكلٍ كافٍ، إضافة إلى الأدوات البحثية الأخرى المشار إليها.

ومن أمثلة المواد العلمية التي أخذت بهذه المنهجية في هذه الدراسة المواد (36) (92) (95) (273) و(427) و(479)، إلخ.

سادسًا: منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال التركيز على وحدة معينة أو مجتمع أو مؤسسة، ودراستها دراسة عميقة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد في الحكم على هذه الحالة والتعامل معها.

وقد وجدت مواد علمية عديدة تأخذ بمنهج دراسة الحالة عند النظر في الأوضاع الاقتصادية لبلد معين، أو الأوضاع المالية لبنك إسلامي معين، أو شركة تأمين، أو غيرها من المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن أمثلة المواد العلمية التي أخذت بهذه المنهجية في هذه الدراسة المواد: (315) و(319) و(419) و(428) و(486)، إلخ.

وتتطلب هذه المنهجية الإحاطة بالنظرية الاقتصادية ونظرية الموارد الاقتصادية، إضافة إلى أدوات البحث العلمي الأخرى.

سابعًا: المنهج التجريبي: ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في الدراسات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية عند البحث في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية: مثلاً لتطبيق فريضة الزكاة في بلد معين، أو إدارة اقتصاد لا ربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو إحياء الموات في العصر الحاضر.

ويبدو أن الدراسات الاقتصادية الإسلامية التي أخذت بهذا المنهج نادرة جدًا؛ نظرًا لصعوبته من حيثُ: الوقتُ، والجهدُ، والتكاليفُ.

إن الأشكال السابقة لمناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي تُعدُّ معالم واضحة وخطوطًا رئيسة يمكن أن تنير الطريق للباحثين في هذا التخصص؛ من أجل الاستفادة القصوى من الجهود والطاقات المبذولة من قبلهم بما يؤدي إلى تراكم علمي مميز في حقول الاقتصاد الإسلامي المختلفة، يمكن الاستفادة منه في تحقيق النهوض والتقدم.

ولا بد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي من وضع خطة منهجية عملية يتم من خلالها ترتيب المنهجيات السابقة زمنيًا، بحيث يتم ترتيبها وفقًا للأكثر أهمية وأولوية بما يتناسب مع الظروف التي تعيشها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر، وما يتوقع أن تشهده الأمة الإسلامية من مستجدات خلال السنوات القادمة.

ويبدو أن ظروف المرحلة الحالية والقادمة تتطلب الاتجاه نحو البحوث التطبيقية، والابتعاد عن البحوث التنظيرية؛ وذلك من أجل تفعيل إسهام الاقتصاد الإسلامي بسياساته المختلفة في حل مشكلات الأمة وأزماتها الاقتصادية.

وهذا يعني ضرورة تفعيل المنهج التجريبي في الدراسات الاقتصادية الإسلامية، والتركيز على الدراسات التحليلية التطبيقية، وكذلك دراسة الحالة من أجل الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية السائدة في ظل التغيرات الحالية التي تجتاح المنطقة العربية.

إجابة السؤال السادس: ما هي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها؟ وما هي التوصيات التي أوصى بها الباحثون؟

من خلال استعراض الموضوعات التي تناولتها البحوث والرسائل الجامعية والكتب يمكن التركيز على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وذلك على النحو الآتي:

1 – الصيرفة وفقه المعاملات المالية

تنوعت البحوث والرسائل والكتب في هذا الموضوع، وكانت معظم هذه المؤلفات تركز على تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، أو تنقية المصارف الإسلامية من المخالفات الشرعية، وكذلك البحث في التكييفات الفقهية للأعمال المصرفية.

وقد جاءت نتائج هذه المواد العلمية على النحو الآتي:

– أظهرت النتائج مرونة كبيرة، وقدرة فائقة، لدى النظام المصرفي الإسلامي على استيعاب معظم الأعمال والخدمات المصرفية التقليدية وتنقيتها من المخالفات والشوائب الربوية.

- أظهرت النتائج تفوُّق نظرية العقود في الشريعة الإسلامية على القانون الوضعي في استيعاب العقود المصرفية الحديثة، وتكييفها فقهيًا، وقبولها في التعامل بعد تنقيتها من الشوائب الربوية.

كما ركزت كثير من المواد العلمية على المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية ومحاولة تقويم أوضاعها المالية والشرعية، مثل: المصارف، ومؤسسات الزكاة، والوقف، والتأمين، وتنمية أموال الأيتام.

وقد أظهرت النتائج:

- حرمة عقد التأمين التجاري؛ لما يشتمل عليه من غَرَرٍ وقمار وجهالة، وجواز عقد التأمين التعاوني.
- بطاقة الائتمان ضرورة عصرية، وعليه لا تستطيع البنوك الإسلامية تجنُّب إصدارها، وقد نالت بطاقة الائتمان نصيبًا كبيرًا في الندوات والمؤتمرات، كما صدرت قرارات لمجمع الفقه الإسلامي بشأنها.
- المصلحة في الشريعة الإسلامية هي ما اتفق مع مقاصد المشرِّع من نفع أو دفع ضرر، وهي شاملة للنفع المادي والنفع المعنوي، وشاملة للنفع في الحياتين الدنيوية والأُخروية، وشاملة للميدانين الفردي والجماعي.
- أحكام المعاملات المالية الإسلامية وضوابطها تؤدي إلى العدالة في التوزيع، وتعمل على امتزاج عناصر الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى دورها الفعال والمؤثر في التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفقر والبطالة والتضخم، وتحسين مستوى المعيشة.
- عقد السلم من المعاملات المالية الهامة التي تلبي جميع الاحتياجات التمويلية للأفراد، وله أهمية خاصة في محاربة الفقر والبطالة.
- مصرف الزكاة على الفقراء وإن كان له بعض الأثر في الاستهلاك إلا أنه يؤثر إيجابياً بشكل أكبر بكثير في حجم الاستثمار المستقل.
- العلاقات التعاقدية الناشئة عن التعامل ببطاقة الائتمان متعددة، إلا أنها تنحصر في عقدي الوكالة والكفالة، ويمكن أن يقترن معهما عقد حوالة أو صرف، وإذا كان

حامل البطاقة لا رصيد له في الحساب وسَدَّ عنه البنك التزاماته تنشأ علاقة جديدة، وهي القرض؛ أي أن هذه العقود جائزة منفردة، فيمكن أن تصبح مجتمعة، إلا إذا اقتصر حاملها على عمليات الاقتراض فقط، وتقاضى البنك نسبة زائدة في قيمتها عن التكلفة الحقيقيَّة لخدمة القرض، فيكون قد وقع في الربا.

- الوقف مؤسسة غير ربحية، لكن يمكن القيام ببعض المشروعات الاستثمارية التي تحقق بعض الأرباح؛ للإسهام في النفقات التي يحتاجها جهاز الوقف بصفة مستمرة.
- وجود عدد من المخالفات والشبهات الشرعية في بعض مؤسسات الوقف والزكاة.
- وجود ضعف في الكفاءة الإدارية والفنية في عدد من المؤسسات.
- طرحت بعض الدراسات إضافات جديدة نحو استثمار أموال الزكاة والوقف.
- طرحت بعض الدراسات وسائل وطرقًا بديلة للتخلص من الشبهات.

في حين اتجهت دراسات أخرى إلى صيغ الاستثمار المصرفي الإسلامي للبحث في مدى مشروعيتها، والمخالفات والشبهات التي تعترضها.

وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج عديدة، من أبرزها:

- وجود شبهات عديدة تحيط بصيغة المرابحة للآمر بالشراء.
- تُعَدُّ مسألة الإلزام بالوعد من أبرز المسائل التي يدور حولها خلاف العلماء في صيغة المرابحة للآمر بالشراء.
- وجود شبهات عديدة تحيط بصيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.
- وجود شبهات عديدة تحيط بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك.
- إجازة صيغ المرابحة والمشاركة المتناقصة والإجارة المنتهية بالتمليك من قبل الهيئات والمجامع الفقهية بضوابط شرعية محددة.
- تحريم صيغة التورق المصرفي المنظم من قبل مجمع الفقه الإسلامي.
- تحريم صيغة التورق المعاكس من قبل مجمع الفقه الإسلامي.

obeikan.com

كما ركزت بحوث عديدة على البنوك المركزية وعلاقاتها مع البنوك الإسلامية، وتوصلت هذه البحوث إلى النتائج الآتية:

- معاناة معظم البنوك الإسلامية من العقبات التي تضعها البنوك المركزية في طريقها.
- يمكن للبنوك الإسلامية أن تعمل على تذليل هذه العقبات من خلال السياسات الحكيمة، والتعاون المشترك، إضافة إلى اتخاذ احتياطات أكثر مما تتطلبه تعليمات البنوك المركزية.

ويمكن ملاحظة أن البحوث والدراسات تركزت في السنوات الأخيرة حول إدارة المخاطر وأدوات التحوط والهندسة المالية الإسلامية متأثرة بالمستجدات والأزمات المالية التي عصفت بدول العالم في الآونة الأخيرة.

وقد توصلت هذه الدراسات إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- يحرص الإسلام على حفظ الأموال واستثمارها، ويمنع جميع أشكال الضرر التي تؤدي إلى الخسائر، أو إتلاف الأموال؛ ولذلك حرَّم بيوع الربا والغرَرَ، ومنع أشكال المقامرات كافة.
- يحث الإسلام على تعلم جميع المهارات والأساليب الفنية التي تحول دون وقوع الخسائر، أو التدهور في الاستثمارات، بشرط أن تكون هذه الأساليب مشروعة.
- يحرم الإسلام القروض الربوية وجميع المشتقات المبنية على هذه القروض الربوية، ومن ذلك البيع بالهامش، والخيارات على أسعار الفائدة والمستقبليات والعقود الآجلة الوهمية.
- عدم شرعية الأدوات التحوطية التقليدية؛ لانطوائها على الغررَ والمضاربات الوهمية التي كانت من أسباب حدوث الأزمات المالية العالمية، والحث على الأخذ بالأدوات التحوطية الإسلامية التي تعمل على تقليل آثار المخاطر المستقبلية، وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.
- من أبرز الأدوات التي يمكن أن يشتق منها أدوات تحوطية إسلامية: بيع العربون، والسلم، والصكوك الإسلامية، والتحوط التعاوني، وغيرها.

- توجد آليات خاصة للهندسة المالية الإسلامية، تستخدم في هندسة المنتجات في إطار العقود المسمَّاة، كما توجد معايير لتحديد محاذير هندسة المنتجات في إطار العقود غير المسمَّاة.

- وجود منتجات تمويلية إسلامية حديثة تعتمد على الهندسة المالية الإسلامية، ومن ذلك: منتج الاستجرار الموازي كبديل عن حساب الجاري مدين، ومنتج تسييل الديون بالأسهم كبديل عن التمويل بوساطة حسابات العملاء.

- تمتع النظام الرقابي على المصارف الإسلامية بمزايا وتسهيلات كافية، تضمن حماية النظام المصرفي الإسلامي من عواصف الإفلاس.

- لا تتجاوز نسبة المشاركات والمضاربات إلى المرابحات 10% في معظم البنوك الإسلامية، وهذه النسب الضئيلة تشير إلى ضعف مستوى أدائها في جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- حجم التمويل الاسلامي الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضئيل جدًا، ويقتصر على صيغتي المرابحة للآمر بالشراء والمشاركة المنتهية بالتمليك.

- إن تطبيق سرية التعاقد بين المصرف الإسلامي وعميله ومساهمه تحت مظلة سرية المهنة المصرفية، هو أفضل بكثير من تطبيق نظام السرية المتشددة في بنوك سويسرا.

ومن أبرز التوصيات الخاصة بموضوعات الصيرفة وفقه المعاملات المالية

- إن الكثير من المسائل والأشكال للشركات التي كانت سائدة في القرون الماضية قد اختلفت حقيقتها وماهيتها عنها في الوقت الحاضر، كما أن غلبة المفسدة التي كانت تحيط بكثير من الشركات قد تضاءلت، مع زيادة الدقة والوضوح بزيادة الكفاءة الإدارية والفنية، لاسيَّما في صيغ المشاركات التي تجريها المصارف الإسلامية، ولذلك لا بد من أخذ هذه الحقيقة بالاعتبار من قبل كل من يتصدَّى للبحث في العمل المصرفي الإسلامي.

- إن عمليات استثمار رؤوس الأموال وتحركاتها من مكان إلى آخر تحتاج إلى آليات عادلة تجتنب الربا والغرر الفاحش، وتقوم على التكافؤ في الفرص،

والتعادل في التبادل، والغُنْم بالغُرْم، والخراج بالضمان، فهذه القيم والقواعد الإسلامية هي السياج والضمان لتحقيق العدالة في عمليات استثمار رؤوس الأموال وانتقالها.

- يجب على المصارف الإسلامية أن تتخلص نهائيًا من شبهات الربا والغرر والاستغلال، ما دامت قادرة على ذلك، فلا يصح في العقود التي تطبقها أن تكون عقود إذعان، يتحمل فيها العميل الخسارة أو الرسوم بشكل منفرد.
- من الأفضل للعمل المصرفي الإسلامي اتباع أسلوب موحد من قبل المصارف الإسلامية في خلط أموال المضاربة؛ لتسهل عملية المقارنة والتطوير والتحسين في أداء المصارف الإسلامية، ويفضل أن يكون هذا الأسلوب الموحد هو أسلوب خلط الجزء السائل من أموال المصرف الإسلامي مع أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، مع إعطاء أولوية الاستثمار لأصحاب الحسابات الاستثمارية.
- يجب على هيئات الرقابة الشرعية أن تتشدد في رقابتها للمصارف الإسلامية حتى تظهر المعاملات بيضاء نقية سليمة من كل شبهة، خالية من كل نقص، وبذلك تستمر مسيرة المصارف الإسلامية؛ قوية ثابتة متفوقة على المؤسسات المصرفية الأخرى كافة.
- ضرورة العمل على إيجاد سوق مالية إسلامية بإشراف من البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك الإسلامية.
- يجب على العلماء والباحثين في الاقتصاد والمصارف الإسلامية أن يعملوا على تطوير أدوات مالية إسلامية تواكب العصر، وتلبي حاجة المستثمرين، ولا تخالف الضوابط الشرعية.
- زيادة الأبحاث والتدريب في حقول الإدارة المالية والهندسة المالية من أجل تطوير الاستثمار المالي والمصرفي الإسلامي.
- ضرورة تطوير معايير مالية إسلامية تلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.
- ضرورة تطبيق الأدوات التحوطية الإسلامية في المجالات الاقتصادية المختلفة،

ومنها: المصارف الإسلامية التي جعلت جُلَّ اهنمامها بصيغة المرابحة لمخاطرها المتدنية، وقللت تركيزها على الصيغ الاستثمارية الأخرى التي ينبغي الاهتمام بها: (كالمشاركة، والمضاربة، والسلم، والاستصناع، والتأجير التمويلي، وغيرها) لمخاطرها الكبيرة التي يمكن تقليلها من خلال الأدوات التحوطية الإسلامية.

- يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الدخول في تحالف استراتيجي اتحادي يضم مؤسسات البنية التحتية المكملة للعمل المصرفي السلامي كافَّة، ويمكن اعتماد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية باعتباره نواة لهذا التكتل بعد إجراء بعض التعديلات الهيكلية والتنظيمية عليه ليتلاءم مع المرحلة الجديدة بما يؤدي إلى إنشاء مصرف إسلامي اتحادي دولي شامل للخروج بمؤسسة مالية إسلامية ذات حجم كبير، ورأس مال ضخم، قادرة على المنافسة لتحقيق التوازن المنشود في الساحة المصرفية الدولية.

2 – النظرية الاقتصادية الإسلامية

وجدت بحوث وكتب ورسائل جامعية ركزت على التنظير والتأصيل في هذا الجانب، وقد خرجت هذه الدراسات بنتائج وتوصيات، من أبرزها:

- يعمل جهاز الأسعار في الاقتصاد الإسلامي على تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل يسمح فيه للفرد بالحرية الاقتصادية بخصوص إقامة المشاريع الخاصة، ويمنع من التعامل بالربا، وممارسة الاحتكار. وتقوم الدولة فيه بأدوار محددة تلزم الأفراد بمجالات إنتاجية ضمن دائرة تحكمها القواعد والأحكام الشرعية، وتعمل على مراقبة النشاط الاقتصادي كي لا يضر بالمصلحة العامة.
- يعترف النظام الاقتصادي الإسلامي بدور قُوَى العرض والطلب في تنظيم الحياة الاقتصادية إنتاجًا واستهلاكًا.
- يقر الاقتصاد الإسلامي المعنى الاقتصادي للمشكلة الاقتصادية، المتمثل في عملية الاختيار؛ اختيار المورد الأنسب لإشباع الحاجة الأكثر أولوية، ويختلف الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد الوضعي حول أسباب المشكلة وعلاجها.

- من أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي: التفاوت بين البشر في القدرات والرغبات والمواهب من جهة، والتفاوت بين الأماكن في توزيع الموارد من جهة أخرى، وهذا التفاوت من مقتضى حكمة الله -عزَّ وجلَّ- لاستمرار الحياة على الأرض، ولذلك لا يمكن القضاء على المشكلة بهذا المعنى، وإنما يمكن التخفيف من حدة المشكلة من خلال الالتزام بالضوابط والقيم الإسلامية، ومراعاة أولويات الشريعة ومقاصدها، وما ينجم عن ذلك من إجراء عملية الاختيار بشكل أمثل.

- ترجع مشكلة الفقر بشكل أساسي إلى اختلاف الناس وتفاوتهم في الالتزام بالقيم والأخلاق، وما يؤدي إليه ذلك من تعدٍّ وظلم واستغلال، وما ينجم عنه من سوء توزيع واستخدام للموارد، ومن ثَمَّ زيادة أعداد المحرومين باستمرار.

- لا يصح القول بالندرة؛ بمعنى أن الموارد لا تكفي البشر، فإذا كانت بعض الموارد محدودة فإن الكثير من الموارد لم يستخدم حتى الآن، كما لا يصح القول بالوفرة؛ بمعنى أن جميع الموارد غير قابلة للنفاد، فهناك المناجم وآبار البترول التي يمكن أن تنضب في أي وقت، ولكنَّ ذلك لا يعني عدم وجود مصادر بديلة، ربما تكون أفضل.

- يركز الاقتصاد الإسلامي؛ للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، على ثلاثة جوانب، هي: الاستخدام الأمثل للموارد، والإنتاج الأمثل للطيبات، ثم التوزيع الأمثل لعوائد الإنتاج.

- إن المسائل الاقتصادية الكبرى المتفرعة عن المشكلة الاقتصادية تحل في الاقتصاد الإسلامي تلقائيًا من خلال قوى العرض والطلب الملتزمة بأخلاقيات الإسلام (جهاز الثمن الإسلامي)، إضافة إلى إمكانية تدخل الدولة عند الضرورة فقط.

- أوجدت الشريعة الاسلامية وسائل متعددة، وضوابط محكمة، تحفظ أموال المستثمرين في أَثناءِ استثمارها، وتنأى بهم عن الخسارة في أموالهم. ولم تكتف بذلك، بل أوجدت وسائل أخرى تسهم في علاج الخسارة بعد وقوعها، كما توصلت

الدراسة إلى توضيح الأسباب الاقتصادية للخسارة، والتأكيد على أهمية الأخذ بالطرق الحديثة في حفظ الاستثمارات من الخسارة، مثال ذلك: دراسة الجدوى الاقتصادية، وحسن الإدارة، وتنويع الاستثمار والتأمين التعاوني.

3 – المالية العامة والنظام المالي الإسلامي

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات في هذا الموضوع:

- يُعَدُّ كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف أول كتابٍ يُصنَّفُ في النظام المالي في الإسلام. وقد تضمن الكتاب بيانًا لموارد الدولة الإسلامية المالية من: فَيْءٍ وغنيمة وخراج وجزية وعشور وصدقات، ووضح الطريقة المثلى لجبايتها، وتضمن –أيضًا– أحكام إِحياء الموات وأحكام القطائع.
- تهدف سياسة الإنفاق العام في النظام المالي الإسلامي إلى توجيه الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة الإسلامية في ظل مبدأ التكافل الاجتماعي؛ ولذلك كانت الأموال العامة هي عصب حياة الدولة، والوسيلة العملية إلى إدارة دفة الحكم وتنفيذ سياساتها في شتى مجالات الحياة.
- للرقابة المالية العامة دور هام وفَعَّال في المحافظة على المال العام، كما أن أصول الرقابة المالية وأسسها موجودة في النظام الإسلامي.
- للنظام المالي الإسلامي دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، وأدواته تحقق التقدم والتكافل للمجتمع.
- إن فرض الضرائب مباح عند الحاجة، لكنَّ المشروعية ليست مطلقة، وهناك ضوابط تحول دون جعل هذه المشروعية سبيلاً إلى الظلم، ومن هذه الضوابط: وجود حاجة عامة ضرورية، وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي، وأن تكون الضريبة مما يفيض عن إشباع الحاجات الأساسية للفرد والجماعة، وتحديد قدر الضريبة المفروضة بما لا يزيد عن نفقات الحاجة العامة، وعدم أخذ الضريبة من أهل الذمة، والتقيد بأحكام الشرع عند إنفاق الضرائب.

- لا بد من دراسات تحليلية متقدمة لموضوع الضمان الاجتماعي والاقتصادي في الإسلام.
- التجربة الوقفية الكويتية تجربة متميزة في أدائها لرسالتها الوقفية من خلال نشرها الوعي الوقفي الذي قامت به، واستثمارها للممتلكات والأموال الوقفية، وأهمُّ من كل ذلك إنجازاتها الكبيرة وشفافيتها، كما أن التجربة الوقفية الماليزية لها إشراقات وإسهامات يشار إليها بالبنان على مستوى العالم العربي والإسلامي.
- أما التجربة الوقفية الأردنية فإنها دون المستوى المطلوب، مما يستلزم إعادة النظر في بناء المؤسسة الوقفية في الأردن على أسس مؤسسية مستقلة مؤهلة، تتولى شؤون الوقف إدارة واستثمارًا وإنفاقًا على أغراضه، بما يتناغم مع مصلحة كل من الوقف والواقف والموقوف عليه؛ نظرًا للدور الكبير الذي يؤديه الوقف في تنمية المجتمعات.

4 - التخطيط والسياسات الاقتصادية الإسلامية

بالرغم من محدودية الدراسات والرسائل الجامعية والبحوث في هذا الموضوع، فإن ما ظهر منها في الأردن توصل إلى نتائج عديدة، من أبرزها:

- يشتمل النظام الاقتصادي الإسلامي على سياسات وقائية لمكافحة الفقر في المجتمع، كما يشتمل على سياسات علاجية، وسياسات تكميلية.
- تقوم السياسة الاقتصادية الإسلامية بتمويل الاستثمار التنموي، وتمويل الإنتاج، وتمويل المرافق التقليدية، وتمويل توظيف الموارد البشرية وغير البشرية، وتمويل الدورة النقدية.
- للسياسة الاقتصادية الإسلامية دور هام في تحقيق أغراض التنمية الاجتماعية، وتحقيق أغراض الضمان الاجتماعي: كضمان الغرم، والقرض، وحمالة الدين والفقر، والمسكنة، والتشرد، والتسول، وتأليف الأعداء، وضمان الأقارب، والذراري، والأرامل، والمطلقات، والحاجة الطارئة، والضيف، والجار، وضمان القاصر، واللقيط، وابن السبيل، والعلم، ومخاطر العلم، والنكاح، وضمان الدعوة.

- للسياسة الاقتصادية الإسلامية دور هام في المجال المالي، وتوفير الأموال لخزينة الدولة. من خلال: الزكاة، والضرائب، والنفقات، وكل هذا يثبت فعالية السياسة الاقتصادية الإسلامية في معالجة أمور الحياة كافة.

- للسياسة النقدية الإسلامية تأثير إيجابي على أولويات الاستثمار في مشاريع القطاعات الاقتصادية، وعلى عدالة التوزيع الاقتصادي بين الأفراد والأقاليم المختلفة؛ مما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الإسلامي، كما أن للسياسة النقدية الإسلامية تأثيرًا كبيرًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي باستثمارات حقيقية؛ مما يزيد من التنمية الاقتصادية.

5 - الفكر والتاريخ الاقتصادي الإسلامي:

وُجِدَ عدد قليل من البحوث والرسائل الجامعية في هذا الموضوع، ومع ذلك فقد توصلت إلى نتائج عديدة، من أهمها:

- اهتمام الخليفتين، أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، بالموارد الاقتصادية للدولة، والعمل على توجيه تلك الموارد لخدمة الأجيال الحاضرة، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

- ربط ابن خلدون بين قيم الأشياء والعمل وبين مصدر ثروات الدول وحجم العمل والإنتاج، وميز بين القيمة والثمن، كما بيَّن أن قانون العرض والطلب هو المحدِّد للأسعار في ظل الظروف الطبيعية.

- إن التشابه الكبير بين ما أورده عدد كبير من الاقتصاديين المشهورين في القرون الثلاثة الماضية وبين أفكار ابن خلدون يثبت بشكل قاطع أن الفكر الاقتصادي الغربي قد استفاد كثيرًا من الفكر الاقتصادي الإسلامي، لاسيَّما أفكار ابن خلدون وغيره من علماء المسلمين.

- أوضح ابن خلدون أهمية دور الدولة الاقتصادي، المتمثل في زيادة الإنفاق على المشروعات العامة بما يزيد من التشغيل والإنتاج والانتعاش الاقتصادي، وعدم منافسة التجار في تجارتهم، وعدم إرهاق الناس بزيادة الضرائب.

- أشاد الرئيس الأمريكي (ريغان) بأفكار ابن خلدون في مجال تخفيض الضرائب، وعمل على تطبيقها بحيث خفَّضَ الضرائب في فترة ولايته من 70% إلى 20%.

6 - الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الإسلامية

من أبرز نتائج البحوث والرسائل الجامعية في هذا الموضوع ما يأتي:

- لم تفلح العولمة في تحقيق ما وعدت به شعوب العالم عامة، وشعوب العالم الثالث خاصة، من رخاء ورفاهٍ.
- كان أثر المساعدات من البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد الإسلامي، وفي الاقتصاد الأردني أثرًا ضعيفًا مقارنة بأثر المساعدات الأخرى، والمساعدات من البنك الدولي، لكن صيغها التمويلية التي تقوم على أساس شرعي أقل خطراً في وقت الأزمات بالنسبة للمساعدات الأخرى؛ مما يستلزم ضرورة الاتجاه نحو البدائل الإسلامية المتاحة بدرجة أكبر من الاتجاه نحو المساعدات الأخرى؛ كونها قادرة على تغطية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأخرى بشكل أكثر فعالية وإيجابية.
- جواز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلاد المسلمين وفق الضوابط الشرعية المحققة للمصلحة.

ومن أبرز التوصيات:

- يجب على حكومات الدول الإسلامية العمل على التخلُّص التدريجي من أشكال التبعية الاقتصادية كافةً، وذلك بتعزيز الاعتماد على الذات، وزيادة التجارة والتعاون والتضامن بين الدول الإسلامية.
- ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، والوصول إلى سوق إسلامية مشتركة، لاسيَّما في ظل تحديات العولمة التي تواجه دول العالم كافة.
- اتباع منهج الاستغفار، والإقلاع عن المعاصي، والتخلص من أشكال التبعية والولاء لغير الله كافة.

7 – التنمية الاقتصادية الإسلامية

بالرغم من ضآلة البحوث والرسائل الجامعية في هذا الموضوع فقد وُجِدَ لدينا نتائج عديدة مهمة، من أبرزها:

- لدى الاقتصاد الإسلامي سياسات علاجية، وسياسات وقائية، لعلاج مشكلة الفقر بشكل خاص وجميع المشكلات التي يمكن أن تنجم عن هذه المشكلة، والحل الإسلامي لمشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية يقتضي ضرورة مراعاة خصائص هذه المجتمعات، وتفعيل الإرادة الحضارية للتغيير والانطلاق، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الإيمان والعزيمة، وتوفر الهيكل الاجتماعي المناسب.
- السبب الرئيس للتخلف الاقتصادي هو سوء توزيع الثروة، وقد نتج عنه سوء استغلال الموارد الاقتصادية.
- الموارد الزراعية المتوفرة للزراعة في الأردن محدودة، فالأراضي المزروعة تشكل نسبة ضئيلة من المساحة الكلية، وكذلك العجز الملحوظ للموارد المائية خلال فترة الدراسة.
- المشكلة في العالم الإسلامي ليست مشكلة سكانية، أو مشكلة موارد اقتصادية، وإنَّما مشكلة تخلف اقتصادي؛ بسبب غياب السياسات الاقتصادية للسكان والتنمية.
- العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي هي علاقة تبادلية؛ فللسكّان أثر إيجابي في النمو الاقتصادي.
- إن ظاهرة الفقر التي تعاني منها المجتمعات الإسلامية تعود إلى قصور وكسل الإنسان؛ بسبب الفهم الخاطئ لأحكام الإسلام وقيمه، وكذلك النهب الاستعماري، وقسمة العمل الدولية، وخلل النظام الدولي.
- إن التنمية الإسلامية هي التنمية المستمدة من كتاب الله وسنة نبيه، التي تكفل للأمة الإسلامية القوة والعزة والكرامة والكفاية الذاتية في المجالات كافة، وليست التنمية التي تقوم على أساس التبعية الاقتصادية والقروض الدولية.

- يركز المنهج الإسلامي في التنمية على الجانب الروحي والإنساني قبل تركيزه على الجانب المادي، ومن هنا فإن مجتمع النبي محمد ﷺ كان من أكثر المجتمعات تقدمًا، بالرغم من انخفاض مؤشرات التنمية المادية وتراجعها.

- إن التنمية الإسلامية تنبثق من مبادئ وقيم ربانية، مثل الاستخلاف، ومن ثَمَّ فهي تنمية ربانية مرتبطة بطاعة الله، وتحقيق العبودية له وحده،وتحقيق مهام الخلافة على هذه الأرض.

- تُعَدُّ التنمية الإنسانية الأساس في عملية التنمية الشاملة من أجل الوصول إلى الأمن الشامل، فبناء الإنسان وتزويده بالأغذية النفسية والعقلية والروحية والمهارات المناسبة يمنحه الاتزان والاستقرار الذي يولد فيه الطاقات من أجل البناء والتقدم.

- من أبرز أولويات التنمية في الإسلام تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، لاسيَّما الغذاء، ومن ثَمَّ تحقيق الأمن الغذائي الذي يُعَدُّ الخطوة الأولى لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، ولا يتحقق ذلك ما لم توجد تنمية شاملة متوازنة على مستوى الأمة الإسلامية، وعلاقات هادئة مع جميع الدول الأخرى.

- إن مفهوم التنمية في الإسلام لا يتصور تحقيقه على المستوى القطري أو الجزئي، وإنما يمكن ذلك في إطار الأمة الواحدة، ومن ثَمَّ لا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

- إن مكافحة الفقر في الإسلام تتطلب التطبيق الكامل للإسلام في جميع مجالات الحياة.

- هناك ارتباطٌ وثيق بين مشكلة الفقر وجميع المشكلات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية، ومن ثَمَّ فالمبادئ الهدامة تتخذ أوكارها بين ضحايا الفقر والحرمان والضياع.

- من أهم أسباب الفقر، بشكل عام، ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وظلم الإنسان لنفسه بترك العمل والسعي، إضافة إلى الابتلاءات والمصائب، والعجز الخلقي. أما فقر الشعوب والمجتمعات الإسلامية فيرجع إلى سياسات الدول الصناعية، وكذلك سياسات حكومات الدول الإسلامية التي لا تعتمد الإسلام بوصفِهِ منهج حياة.

- يحاول فريق من الخبراء الاقتصاديين إثبات أن الدول الفقيرة تظل فقيرة، وأنه من المستحيل أن تخرج من فقرها بسبب الحلقة المفرغة للفقر، وهذا الكلام غير صحيح، لأن الدول الغنية كانت فقيرة في يوم من الأيام.

- من السياسات العلاجية لمشكلة الفقر سياسة التكافل الاجتماعي التي تنطوي على عدد من الأدوات الهامة، مثل الزكاة والوقف والصدقات والكفَّارات، وكذلك دور الدولة وبيت المال في سد حاجة المحتاجين، ورفع الظلم عن المظلومين.

- إن الحلول المقترحة دوليًا لعلاج مشكلة الفقر في الدول النامية تزيد من حدة الفقر في هذه الدول؛ فالمعونات الأجنبية تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المانحة، وخفض عدد السكان في عدد من الدول الإسلامية لم يحل مشكلة الفقر، كذلك فشلت برامج الإصلاح الاقتصادي في حل مشكلة الفقر في الدول التي طبقت هذه البرامج.

- يكمن الحل الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر في المجتمعات الإسلامية -كما أورده عدد من الخبراء الاقتصاديين المسلمين- في ضرورة توفر الإرادة الحضارية المنبثقة من القيم الإسلامية، وتجديد المعادلة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحوافز الأخروية، والاهتمام بتوفير الاحتياجات الدنيا للفقراء قبل النظر في زيادة الناتج القومي الإجمالي، فلا بد من هجوم انتقائي على الفقر، يركز على مضمون الناتج القومي قبل زيادته، كما يركز على تحقيق العمالة الكاملة، مع ضرورة تقوية العامل البشري من خلال حفز الفرد وتمكينه من أداء المهام اللازمة لتحسين وضعه الاقتصادي، فضلاً عن وضع المجتمع.

- إن حل مشكلة الفقر فيه حل لجميع المشاكل الناجمة عنها، لاسيّما مشاكل الانحراف والجريمة، وما يترتب عليها من قلاقل واضطراباتٍ وتخلف.

ومن أبرز التوصيات في موضوع التنمية الاقتصادية الإسلامية

- إعادة هيكلة السياسات الإسلامية السكَّانية والتنموية في تبنيها لإعادة التوزيع السكَّاني الجغرافي، والعدالة في توزيع القطاعات التنموية.

- لا بدَّ من مراعاة المعاني والمؤشرات المعتمدة دوليًا لتحديد ماهية الفقر ومضمونه، فالفقر ليس انخفاضًا في مستوى الدخل، أو عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية فحسب، بل إنه يشمل انعدام الرفاهية والعدالة والصحة وفرص التعليم، كما أنه انعدام الحيلة والقدرة على التعبير.

- لا بدَّ من توفر الإرادة الحضارية والعزيمة الصادقة على التغيير والانطلاق؛ لأن الله ﴿ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾.

- العمل من أجل الوصول إلى العمالة الكاملة، من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة، وتحسين دخول المزارعين، وزيادة فرص التعليم والتدريب، وإتاحة التمويل للفقراء بأساليب مشروعة.

- تقليص تركيز الثروة بأيدي فئة محدودة من المُلاَّك، بإصلاح ملكيات الأراضي وشروط استئجارها، وتثبيط المشاريع الكبيرة، وتشجيع المشاريع الصغيرة.

- إعادة ترتيب أولويات التنمية بحيث تكون تنمية ذاتية نابعة من حاجات المجتمعات الإسلامية، ويتم التركيز فيها على أكثر أشكال الفقر سوءًا، بما يؤدي إلى توفير الحاجات الدنيا الاستهلاكية والتعليمية والصحية للجميع.

- خفض الإنفاق الحكومي من خلال تقليص حالات الفساد وعدم الكفاءة والهدر، وترتيب الإعانات بما يمنع وصول الأغنياء إلى السلع المعانة، والتخفيض التدريجي لمشاريع القطاع العام، وتخفيض نفقات الدفاع، لاسيَّما في الدول التي لا تتهددها الأخطار.

- ترتيب فرض الضرائب بحيث تؤخذ من الأغنياء وترد إلى الفقراء، وتقليص الاقتراض إلى الحد الأدنى، وكذلك تقليص الاعتماد على المعونة الأجنبية، وتحسين مناخ الاستثمار.

- إصلاح نظام التمويل، بحيث يصبح التمويل بالمشاركة بدلاً من الفائدة، إذ ثبت فشل نظام التمويل بالفائدة في تخصيص الموارد بعدل أو كفاءة.

- غرس الإيمان وكافة القيم المعنوية والحوافز الإيمانية الأخروية؛ لأنها الأساس للنهوض والانطلاق والتقدم.

- إعادة دراسة وتقييم التجربتين الصينية واليابانية، وكافة التجارب الناجحة في الماضي والحاضر؛ من أجل أخذ الدروس والعبر.

- الارتقاء بالموارد البشرية ماديًا ومعنويًا من خلال التعليم، وإيجاد فرص العمل، وضمان الحريات، وحفظ كرامة الإنسان.

- تحقيق العدالة في توزيع الثروات، والتخفيف من حدة التفاوت بين الناس بتطبيق فريضة الزكاة وغيرها من الفروض الشرعية التي تقلل من أعداد المترفين والمحرومين على السواء.

- اتباع أحدث الوسائل العلمية في زيادة الإنتاج من الطيبات، والتقليل من الخبائث.

- ضرورة الاقتداء بالمنهج الإسلامي في التنمية كما طبقه النبي ﷺ، أو كما أوضحه المفكرون المسلمون، مثل ابن خلدون، أو المنهج الذي اتبعته بعض الدول الإسلامية الناجحة في العصر الحاضر، مثل ماليزيا.

نتائج الدراسة التحليلية

في ختام هذه الدراسة التحليلية يمكن تسليط الضوء على أبرز النتائج التي توصلت إليها، وهي على النحو الآتي:

- ضآلة البحوث والكتب والرسائل الجامعية في موضوعات التنمية الاقتصادية والسياسات والتخطيط والعلاقات الاقتصادية الدولية من منظور إسلامي.

- افتقار الباحثين بشكل عام إلى الإلمام الكافي بالتخصصين المكونين للاقتصاد الإسلامي: علم الاقتصاد، والفقه الإسلامي.

- تشتت المنهجيات والطرق والأدوات البحثية المتبعة، وإن كان يغلب على معظم البحوث منهج البحث الفقهي التحليلي المقارن.

- لا يوجد اتفاق على الموضوعات الأكثر أولوية التي تتناسب مع المرحلة التي تمر بها المجتمعات الإسلامية؛ بسبب عدم وجود خطة موحّدة لعملية البحث العلمي في هذا المجال يتم إعلانها وتبنيها على مستوى الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية.

- ندرة البحوث التجريبية الميدانية التي تنطلق من معاناة المجتمعات الإسلامية وأوضاعها الاقتصادية المتخلفة.

التوصيات

من أبرز التوصيات التي يمكن توجيهها إلى الباحثين والدارسين ومن هم في مواقع المسؤولية في مراكز البحث العلمي وأقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات ما يأتي:

- ضرورة توجيه الجهود والخطط البحثية إلى موضوعات التنمية الاقتصادية والسياسات والتخطيط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية، لا سيَّما في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، والتي تبشر بتغيير إيجابي في المجالات كافة.
- ضرورة الابتعاد عن الموضوعات النظرية ذات الطابع العاطفي الإنشائي، والتركيز على الموضوعات العملية التطبيقية.
- ضرورة الابتعاد عن الموضوعات النظرية التي تدخل تحت موضوعات الترف الفكري، والتركيز على الموضوعات التي تخدم الأمة وتسهم في حل مشكلاتها.
- ضرورة الابتعاد عن الجزئيات الفقهية التي بُحِثتْ مرارًا وتكرارًا في العديد من الجامعات، والتركيز على المستجدات الفقهية ومسائل المعاملات المعاصرة.
- ينبغي أن توجه الجهود إلى إيجاد جيل من الاقتصاديين الذين يجمعون بين التحصيل الشرعي والتحليل الاقتصادي، ولا يكتفى ببعض المواد الاستدراكية التي لا تسد الخلل الحاصل عند هؤلاء الباحثين.
- ضرورة تنظيم عملية التنسيق والتشاور بين أقسام الاقتصاد الإسلامي ومراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي من خلال اجتماعات دورية، يتم من خلالها اعتماد منهجيات واضحة، وأدوات بحثية متفق عليها، وخطط بحثية للسنوات القادمة.

openkan.com